كلية الحقوق
قسم القانون التجاري والبحري

دور التشريع العماني في مواجهة تحديات التجارة الإلكترونية

(دراسة مقارنة)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

من الباحث

ناصر حمد ناصر البريكي

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ رضا محمد عبيد (رئيساً)

أستاذ القانون التجاري والبحري – عميد كلية الحقوق سابقاً – جامعة بني سويف.

أ. د / رضا السيد عبد الحميد (مشرفاً وعضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري سابقاً – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ. د / ناجي عبد المؤمن محمد (مشرفاً وعضواً)

أستاذ القانون التجاري والبحري – عميد كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د/ أحمد رشاد سلام (عضواً)

أستاذ القانون القانون الدولي الخاص– كلية الشرطة – أكاديمية الشرطة.

١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م

كلية الحقوق
قسم القانون التجاري والبحري

صفحة العنوان

اســـم الباحـــث : ناصر حمد ناصر البريكي

عنوان الرسالة : دور التشريع العماني في مواجهة تحديات التجارة الإلكترونية (دراسة مقارنة)

الدرجة العلمية : دكتوراه

القسم التابع له : القانون التجاري والبحري

اســـم الكليـــة : كلية الحقوق.

الجامعـــــــــة : عين شمس.

سنة التخـــرج :

ســـنة المـــنح : ٢٠١٦

كلية الحقوق
قسم القانون التجاري والبحري

رسالة دكتوراه

اسم الباحث: **ناصر حمد ناصر البريكي**

عنوان الرسالة : **دور التشريع العماني في مواجهة تحديات التجارة الإلكترونية (دراسة مقارنة)**

لجنة لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ رضا محمد عبيد (**رئيساً**)

أستاذ القانون التجاري والبحري – عميد كلية الحقوق سابقاً – جامعة بني سويف.

أ. د / رضا السيد عبد الحميد (**مشرفاً وعضواً**)

أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري سابقاً – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ. د / ناجي عبد المؤمن محمد (**مشرفاً وعضواً**)

أستاذ القانون التجاري والبحري – عميد كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د/ أحمد رشاد سلام (**عضواً**)

أستاذ القانون القانون الدولي الخاص– كلية الشرطة – أكاديمية الشرطة.

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أجيزت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

﴿ قَالَ رَبِّ ٱشۡرَحۡ لِي صَدۡرِي ٢٥ وَيَسِّرۡ لِيٓ
أَمۡرِي ٢٦ وَٱحۡلُلۡ عُقۡدَةٗ مِّن لِّسَانِي ٢٧
يَفۡقَهُواْ قَوۡلِي ٢٨ ﴾

صدق الله العظيم

سورة طه

إهـــداء

إلى والدتي :

التي كفلتنا أيتاماً وأعطتنا كل شيء ولم تأخذ أي شيء

إلى والدي:

الذي كانت سيرته العطره وخلقه الكريم معيني الذي لن ينضب ما أبقاني الله

من حياة

إلى زوجتي :

التي بإذن الله دائماً ((معي)) وستظل – ماحييت- ظلاً وارفاً للحنان

إلى أبنائي وبناتي:

الذين من أجلهم.. ولهم.. كل حصاد حياتي

إلى إخوتي وأخواتي:

الذين أكن لهم كل الحب والتقدير والأحترام

إلى من أرجو له التقدم الازدهار:

بلدي الحبيب عمان

شكر وتقدير

نشكر الله تبارك وتعالى ونحمده على نعمه التي لا تحصى ولا تعد.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴿٧﴾﴾ (سورة إبراهيم)

واعتراف بالفضل لأهله أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلي معالي **الأستاذ الدكتور/ رضا السيد عبد الحميد** أستاذ القانون التجاري والبحري – كلية الحقوق – جامعة عين شمس والمشرف على رسالتي ولتفضل سيادته بالاشراف على على الرسالة لذلك أقدم إلى هذا العالم الجليل عظيم شكري وتقديري، وكامل اعتزازي ومودتي وعرفاني بالجميل علي ما بذله معي من جهد ابتغاء وجه الله تعالي من أجل إخراج هذا العمل فسيادته صاحب الفضل في اختيار الموضوع وفي توجيهي ودفعي إلي تحمل مشاق عديدة ولولا مساعدته لي بروح العالم الجليل لما تمكنت من إتمامه وليس هذا غريب عليه فهو صاحب مدرسة متميزة في القانون التجاري والبحري. والله اسأل أن يجزيه عني خير الجزاء، وأن يطيل الله في عمره ويبارك له ...آمين.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلي معالي **الأستاذ الدكتور/ رضا محمد عبيد** أستاذ القانون التجاري والبحري – عميد كلية الحقوق سابقاً – جامعة بني سويف، لقبول سيادته رئاسة لجنة الحكم على الرسالة والذي وسعني صدره وحلمه وكرمه فلمست فيه تواضع العلماء وصدق الأوفياء والذي ما بخل عليَّ بنصح وإرشاد إلي هذا العالم الجليل أرفع أجمل معاني الشكر والتقدير وأسمى عبارات الامتنان والتوقير، والله اسأل أن يجزيه عني خير الجزاء، وأن يطيل الله في عمره ويبارك له.....آمين.

كما أتقدم بوافر الشكر والتقدير للعالم الجليل، **الأستاذ الدكتور/ ناجي عبد المؤمن** ، أستاذ القانون التجاري والبحري – عميد كلية الحقوق – جامعة عين شمس على تفضل سيادته بالتكرم بالإشراف على الرسالة رغم ضيق وقته وكثرة مشاغله وأعبائه ، فلسيادته مني كل الشكر والامتنان، وجزاه الله عني خير الجزاء، ونفع الله بعلمه رواد العلم والمعرفة، وأدام الله في عمره، ومتعه بالصحة والعافية.وحفظه لنا وللعلماء.

كما أتقدم بوافر الشكر والعرفان للعالم الجليل **الأستاذ الدكتور/ أحمد رشاد سلام** – أستاذ القانون الدولي الخاص– كلية الشرطة – أكاديمية الشرطة. على تفضل سيادته بالتكرم والمشاركة بعضوية لجنة الحكم على الرسالة وتحمل عناء قراءتها. فجزاه الله عنى خير الجزاء ونفع بعلمه ووفقه فى الدنيا والآخرة انه سميع مجيب. فلسيادته منى كل الشكر والتقدير.أطال الله في عمره وبارك لنا فيه.

الباحث

المقدمة

باتت التجارة الإلكترونية حقيقة ملموسة يعيشها العالم، ويرجع هذا الأمر إلى ظهور تلك الثورة المعروفة بـ "ثورة التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات"، التي كان لها صداها على مناحي الحياة كافة. ولقد كان للتجارة نصيبها من هذا التقدم الذي يشهده العالم الآن، فالتجارة في صورتها التقليدية تكتنفها الكثير من الصعاب ويدب في أركانها الضعف من عدة جوانب، كطول الفترة الزمنية التي تستغرقها العمليات التجارية، والجهد الكبير المستغرق في إتمامها، مع الأخذ بالاعتبار أن صعوبة عملية الرقابة على العمليات بسبب تعددها وكثرة العنصر البشري المشترك في العمليات يُؤدى إلى زيادة المشكلات المتعلقة بإدارة العاملين، كما أن التأخر في أداء العمليات، الناتج عن صعوبة تبادل المعلومات بسبب كثرة العمليات المشتركة في أدائها، واستغراق الإدارة وقتاً طويلاً في اتخاذ القرارات يؤدي إلى اهتزاز ثقة المتعاملين مع هذه المؤسسة ؛ ونأخذ بالاعتبار عاملاً مهمًّا يؤثر بشكل رئيسي في أي عمل تجارى، وهو عامل ارتفاع التكلفة بسبب الاعتماد على العناصر البشرية لأداء كل المهام. وبسبب وجود هذه الصعاب في التجارة التقليدية سعى الفرد إلى الاستفادة بما يعيشه من ثورة تكنولوجيا المعلومات في إطار التجارة، فما كان إلا أن ظهرت صورة[1] حديثة للمعاملات وهى "التجارة الإلكترونية".

إن التجارة الإلكترونية نتاج حديث من إفرازات التجارة، ونتيجة طبيعية للتطور البشري المصاحب للتطور المعرفي؛ فقد عرف الإنسان التجارة بصورتها البدائية منذ آلاف السنين بدءًا بنظام

---

(١) هدي حامد قشوش، الحماية الجنائية للتجارة الالكترونية عبر الانترنت، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠، ص١٩.

مقايضة سلعة مقابل أخرى في إطار المجتمع الإقليمي، وتبعه تطور نظام المواصلات باختراع السفن وعبورها البحار والمحيطات، فأصبح إطار التعامل واسعًا ويشمل العديد من السلع وانتقلت بعدها التجارة من صورة المقايضة إلى صوره البيع بعد ظهور السفن المعدنية في بادئ الأمر، لينتهي المطاف إلى استعمال الذهب والفضة وظهور العملة الورقية. وكانت كل صفقات البيع والشراء يتم توثيقها عن طريق عقود تكتب يدويًّا، وتطور الأمر حين تم اختراع الآلة الكاتبة، فأصبحت العقود مطبوعة ويتم توثيقها بالتوقيع والختم، وأحدث اختراع جهاز التلكس وما فيه من ظهور الهاتف والفاكس نقلة نوعية في إطار التجارة والتسويق، ثم تلا ذلك اختراع جهاز التليفزيون، حيث قام التجار وأصحاب الأعمال بعرض منتجاتهم على أجهزة التلفاز بصورة إعلانات دعائية لتعريف جهور المستهلكين بسلعهم وخدماتهم، ولاقى ذلك نجاحًا ورواجًا في تلك الفترة، وازدهرت الأعمال ولكن ذلك التطور والازدهار التجاري لا يقارن بالتطور السائد الذي حققه ظهور الإنترنت والشبكة العالمية.

ومع بداية ظهور الإنترنت كان هناك خوف من جانب وزارة الدفاع الأمريكية[1] من الهجوم النووي على تسهيلاتها الخاصة بالحاسبات الآلية، ولعلمها بأن سباق التسلح لن يفوز به إلا من يستعمل أجهزة حاسب آلي قوية وحديثة، قامت بتمويل الأبحاث في المعاهد والجامعات المشتغلة بالتكنولوجيا والاتصالات، بالإضافة إلى وجود أفضل الباحثين في هذا المجال، وقام الباحثون عام ١٩٦٩ بعمل شبكة من أربع أجهزة للحاسب الآلي تربط أربع جامعات داخل الولايات المتحدة الأمريكية بعضها ببعض. ومنذ مطلع التسعينيات لم يقتصر استخدام هذه الشبكة على مراقبة التسلح، إنما بدأت تظهر

(١) طارق عبد العال حماد, التجارة الإلكترونية, الدار الجامعية, ٢٠٠٧ ص٣٤

استخدامات أخرى لها، ففي عام ١٩٧٢ وضع أحد الباحثين برنامجًا لإرسال واستقبال رسائل عبر الشبكة، ومن هنا بدأ ظهور البريد الإلكتروني (E.mail)، واتسع فيما بعد نطاق استخدامه بسرعة فائقة، كما قامت بعض الشركات في مطلع الثمانينيات بإنشاء شبكات داخلية خاصة، لكنها كانت لا تتمكن من بث الاتصال مع الأشخاص بالخارج، وذلك لحظر (NSF) مؤسسة العلوم الوطنية (National Science Foundation) الحركة التجارية على شبكاتها، إلا أن عام ١٩٩١ قد شهد تحولاً عندما رفعت (NSF) القيود على حظر الحركة التجارية على شبكتها، وبدأت ببعض خطط الخصخصة للإنترنت عندما حولت تشغيل الوصلات الرئيسية لمجموعة من الشركات الخاصة التي أصبحت تعرف باسم "مزودي الوصول إلى الشبكة"(network access providers) هي بدورها تقوم ببيع حقوق الدخول لشركات أصغر تسمى موردي خدمة الإنترنت (internet service providers) (ISPS) فبدأ اعتماد التجارة الإلكترونية على نظام واسع من التكنولوجيا لتبادل المعلومات الكترونيًا يسمى(EDI) [1] اختصارًا لاسم (electronic data interchange) وذلك لتسهيل عملية الاتصالات بين أطراف المبادلة، واختزال العمليات الورقية، وكذلك اختصار عدد الأفراد المتعاملين وكانت طريقة (EDI) في صورتها العادية تعتمد على شبكة تسمى (VAN) لاختصار العبارةValue Added Network وهي شبكة القيمة المضافة، وعن طريقة التخاطب بين(EDI) وشبكة (VAN) يتم الاتصال المباشر بأجهزة الحاسب الآلي لدى الشركاء عن طريق صندوق البريد الالكتروني الأمر الذي يساعد على سرعة إرسال

(1) Nicoil (Christopher) ،EDI evidence and the Vienna convention, the journal of business law. January 1995,page 17.

البيانات وزيادة كفاءة العمليات، ويساعد على تخفيض التكاليف المتعلقة بالتشغيل، وأتاح الوصول إلى أسواق أكثر اتساعًا، فضلاً عن إمكانية تطبيق هذه التقنية في مختلف أنواع الأعمال.

وتحولت العديد من الشركات والمؤسسات إلى التجارة الإلكترونية، ولكن ليس إلى التقنية السابقة، وإنما عن طريق إرسال رسائل (X.400)والبريد الإلكتروني (E.mail) وشبكة الإنترنت (Network) والعمليات التي تتم على الشبكة العنكبوتية (Web)[١].

وبوجود شبكات (الإنترنت والإكسترانت) وتطورها بدأ ظهور التجارة الإلكترونية التي فرضت نفسها في واقع التجارة والأعمال بشكل بارز وملحوظ فنجد أن الكثير من الإحصائيات والتقارير المالية والاقتصادية العالمية تشير إلى نمو سائد ومطرد في حجم الإيرادات والأرباح في العمليات التجارية والاقتصادية نتيجة إجراء التعاملات عن طريق التجارة الإلكترونية في فضاء الإنترنت حتى ارتفع سقفها إلى مليارات الدولارات[٢]، ولعلنا نلاحظ أن هذا الخط الجديد من أنماط التجارة بدأ صداه في دول العالم المتقدم كأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ويرجع ذلك إلى ارتباط ثورة التكنولوجيا والمعلومات بتلك الدول، وظهور المعاملات في صورتها المبسطة من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح، والأمر هنا ليس فيه تعارض مع مبادئ العمل التجاري، حيث إن هذا العمل قام على ركيزتين أساسيتين، هما السرعة والائتمان، ولعل تلك المعاملات الإلكترونية تحقق – وبشكل فعال – الأساس الأول وهو السرعة، ويمكن أن نتلمس ذلك في أن غالبية الشركات والمؤسسات والهيئات

---

(١) عبد الفتّاح بيومي حجازي، التجارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٦، ص١٥.

(2) Nicoil (Christopher) ،EDI evidence and the Vienna convention, the journal of business law. January 1995,page 12

العاملة في مجال التجارة اتخذت لها مواقع عبر الشبكة العالمية(www) للإعلان عن السلع التي تقوم بإنتاجها وليتمكن جمهور المستهلكين من الاطلاع عليها وعلى جمع مواصفاتها من نوع وجودة وتكلفة، هذا بدوره يخلق فرصة ممتازة للتسويق ولتوفير نفقاتها، عن طريق تقليل عنصر التسويق البشري؛ لوجود التسويق عبر الموقع والذي يتيح – بدوره – فرصة سانحة للتعاقد، وحيث إن العلاقة هنا تكون مباشره بين العميل والشركة التي تعرض المنتج، فإن لاقى العرض قبولاً انعقد العقد، وقد يتم الشراء والدفع بشكل فوري عن طريق وسائل الدفع الإلكتروني، وبذلك – أيضًا – تكون قد وفرت على العميل العناء والجهد اللذين كان سيبذلهما في الانتقال لموقع الشركة،[1] مراعيًا أوقات عملها التي قد تكون غير ملائمة لمواعيد عمله أو ارتباطاته الشخصية، وله وحده حق تقرير موعد الشراء ومعاينة المنتج في أي ساعة يشاء نهارًا كانت أم في منتصف الليل؛ لأن ميزة هذه المواقع هو أنها أسواق مفتوحة أربعة وعشرين ساعة يوميًا على مدار الأسبوع.

مع هذا التطور التكنولوجي والمعلوماتي ونجاح فكرة التجارة الإلكترونية نجد أن هذه الدول المتقدمة تحاول فتح أسواق لها بالخارج، وخاصة بالدول النامية، ولكن كيف لها ذلك في ظل عدم وجود خدمة الإنترنت في تلك البلاد، إنها تقوم بإيصال وتوفير أجهزة الكمبيوتر والموديمات وأطباق الأقمار الصناعية للدول، حتى في تلك الأماكن النائية جدًّا وتتعاون مع منظمات دولية للترويج للانترنت.[2]

---

(١) عبد الفتّاح بيومي حجازي، التجارة الالكترونية، مرجع سبق ذكره، ص١٦.

(٢) جريدة الوطن العمانية، العدد (١١٤٠٧)، السنة (٤٤)، وحيث تقوم شركة جوجل حاليًّا بإيصال خدمة الإنترنت للمناطق النائية في الدول النامية عن طريق طائرات؛ لتقوية خدمات الاتصال بالشبكة.

لأنها تعلم أن فتح أسواق لها في المنطقة ذات الكثافة السكانية العالية سيدرّ عليها الكثير من الربح.[١]

لقد تنامت التجارة الإلكترونية بشكل مذهل جدًّا حتى إنه في وقتنا الحاضر تم الانتقال من مستوى عصر المعلومات إلى مستوى عصر طريق المعلومات فائق السرعة The Information Superhighway.

إن العالم في تنامي مستمر ومستقر للوصول إلى أعلى التقنيات وأفضلها وأكثرها تطورًا فنجد بروز التجارة الإلكترونية حتى في المواقع المعلوماتية البحتة، من خلال إنشاء أعمدة للتسويق والخدمات على الموقع ذاتها، ونجد استحداث العديد من المواقع والبرامج التي هي اجتماعية في أصلها إلا أنها مدخل للتجارة الإلكترونية مثل face book.

ويعتمد ازدهار التجارة الإلكترونية في أي بلد من البلدان على إزالة جميع الصعاب والمعوقات التي من شأنها حرمان ذلك البلد من مزايا التجارة الإلكترونية الجمة، مثل:[٢]

- زيادة المبيعات وخفض التكلفة.
- إتاحة خيارات واسعة أمام المشترين تتمثل في تعدد المنتجات واختلاف أسعارها وجودتها.
- توفير نفقات الاتصال من بريد وهاتف وفاكس.
- خفض تكاليف النقل والتخزين والإعلان.

وغيرها من الفوائد المتعددة، ولكن لا بد من إزالة العوائق والتحديات المتمثلة في ضعف البنية التحتية الإلكترونية؛ كنوعية وسرعة وسائل الاتصالات، ونقل المعلومات في الوسط الإلكتروني،

---

(١) تتوقع جوجل إضافة ٣٠٠ مليون هندي ضمن عملائها حتى عام ٢٠١٧.

(٢) طارق عبد العال حماد، التجارة الإلكترونية، مرجع سابق، ــ ٣٩.

وتوافر الأجهزة اللازمة لإتمام العملية الإلكترونية كالحاسبات المتطورة والبرمجيات وأجهزة الاتصال بالشبكة فإنك بذلك تلاحظ أن الدول التي توجد لديها بنية تحتية سليمة وقوية تجد التجارة الإلكترونية بها في أعلى مستوياتها، ونلاحظ بشكل ملفت تخلف الدول النامية، وللأسف من بينها بلادنا العربية عن الاهتمام بمكونات البنية التحتية للتجارة الإلكترونية وإزالة التحديات.

وقد يرجع ذلك إلى تعثر اقتصاديات تلك الدول النامية وبعض الدول العربية، إلا أنه يعاب على دول غنية مثل دول الخليج العربي- وسلطنة عمان من بينها – تخلفها عن توفير مقومات البني التحتية للتجارة الإلكترونية حتى الآن، واحتكار شركات الاتصالات المحلية لعملية توريد خدمة الإنترنت والبطء الشديد عند توريد الخدمة للعملاء، وارتفاع تكلفتها.

كما أن غياب أو ضعف إدراك أفراد المجتمع لأهمية التجارة الإلكترونية وفوائدها، وذلك إنما يعزى إلى دور الدولة في نشر الوعي والثقافة لهذه النقلة النوعية للتجارة عن طريق التجارة الإلكترونية، فكلما كانت الدولة حريصة على إيصال الفكر والثقافة الإلكترونية لأفراد المجتمع، أختفي هذا العائق، والعكس صحيح؛ لذلك فإننا نجد أن أساس المنظومة التعليمية في الدول المتقدمة قائمة على غرس الأسس التعليمية بالحاسب الآلي والاستفادة من الإنترنت لاستكمال المنهج الدراسي. (١)

- غياب الكوادر العاملة المؤهلة في مجال تقنية المعلومات والتكنولوجيا، فإنه لا شك أن الاعتماد على مثل هذه الكوادر يضمن ازدهار التجارة الإلكترونية ولا ضير في استقدام

(١) د. محمد عبد الحسين الطائي، التجارة الإلكترونية المستقبل الواعد للأجيال، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص٤٤.

الخبراء في مجال التدريب التقني التكنولوجي والمعلوماتي في التدريب وتأهيل الكوادر الوطنية لتخطى هذا العائق.

عدم تبنى أصحاب رؤوس الأموال مشاريع التجارة الإلكترونية لضعف خبراتهم التجارية في التحول من التجارة التقليدية إلى التجارة الإلكترونية؛ وذلك خوفًا من الدخول في غمار كل ما هو جديد ومجهول في الوقت نفسه[1].

كما نجد أن للسياسات الحكومية في كل بلد تأثيرًا واضحًا في مدى ازدهار التجارة الإلكترونية من عدمه، فنجد أن بعض الحكومات تضع في سياساتها الكثير من العراقيل أمام انسياب الخدمات والسلع التجارية وطول المدد حتى الحصول على التراخيص لعمليات الاستيراد والتصدير، وهذا يتنافي مع واقع التجارة الإلكترونية وميزتها وهى السرعة، وكذلك نجد أن بعض الدول توجه سياساتها الاقتصادية في الإنفاق العام إلى الاهتمام المبالغ فيه بالبنية التحتية؛ من إنشاء طرق وتزينها وعمل بعض المشاريع والاستثمارات المتدنية الكفاءة عالية الكلفة، ولو أنفقت بعضًا من هذه الأموال على تطوير التجارة الإلكترونية في بلدانها وتحفيزها لعادت عليها بالأرباح الطائلة التي تساهم في زيادة الإنتاج المحلى وفتح الأسواق لمنتجاتها.

ويشكل العامل الاجتماعي والعامل الثقافي عائقًا لبعض الدول، فاختلاف ثقافات الشعوب وتعددها يؤدى إلى عدم تقبل بعض تلك الثقافات – أو حتى محاربتها – لما هو جديد، كما أن اختلاف اللغات قد يكون – بحد ذاته – عائقًا ضد ازدهار التجارة الإلكترونية وتطورها في تلك الدول والمناطق؛ لذلك نجد أن اللغة السائدة

---

(١) محمد حسام محمود لطفي، الإطار القانوني للمعاملة الإلكترونية، دار النسر الذهبي، ٢٠٠٢، ص٥٧.

المستخدمة في الإنترنت هي اللغة الإنجليزية، وتوجد شريحة كبيرة من المتعاملين في العالم لا يعرفون تلك اللغة، بالتالي تحد من قدرتها على التواصل فالأجدى هنا والأجدر هو استحداث العديد من اللغات في عالم الإنترنت؛ حتى يتم ازدهار التجارة الإلكترونية وتطورها، ودخول تلك الشعوب في إطار المنافس[١].

إن غياب التشريعات المنظمة للتجارة الإلكترونية يعتبر من أهم العوائق التي يجب إزالتها، وتتمثل أهمية التشريعات في ضوء التحديات التي ظهرت على الساحة الإلكترونية في أولى مراحل العملية التجارية الإلكترونية وهي كيفية تأكد المشترى من وجود السلعة أو الخدمة المعروضة؛ هل هي مشروعة أم لا، وكذلك وجود العمليات الاحتيالية التي باتت تشكل تحديًا يؤثر على حركة التجارة الإلكترونية من وجود المواقع الوهمية وسرقة الأموال الموجودة على بطاقات الدفع المسبق أو الآجل (ماستر كارد) (فيزا كارد)، وبعدها تظهر مشاكل أخرى في المرحلة الثانية للعملية التجارية الإلكترونية عند إبرام العقد، فهل الشخص الآخر موجود فعلاً وذا أهلية للتعاقد أم لا؟ ومدى صحة العقد الإلكتروني وقبوله حجة في الإثبات. وتظهر مشكلة أخرى إذا ما تجاوز الأطراف المشكلتين السابقتين وهي وسيلة الدفع؛ هل يكون الدفع آمناً عبر الإنترنت، أم سيقوم أحد بالاستيلاء على الأموال المعدة للدفع وما هي الإجراءات والتدابير الكفيلة لحماية الدفع الإلكتروني؟[٢]

من واقع الحال نجد أن مشكلة جرائم الإنترنت بدأت في تزايد

---

(١) د. عماد مجدي عبد الملك، التجارة الإلكترونية، دار المطبوعات الجامعية ٢٠١١،صـ٥٦.

(٢) محمد سعيد إسماعيل، أساليب الحماية القانونية للتجارة الإلكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية ٢٠٠٩، صـ١٧٧.